

**"أولويات التحرك الدولي بعد رفع مكانة فلسطين في الأمم المتحدة"**

**الحضور (مع حفظ الألقاب):** نبيل قسيس، عبد القادر الحسيني، عبد الرحيم ملوح، قيس عبد الكريم، عبد الكريم البرغوثي، أحمد مجدلاوي، مريم صالح، أيمن دراغمة، عبد الرحمن أبو عرفة، ريما كتانة نزال، رامي مهداوي، عزمي الشعيبي، حنان عشاوي، ليلي فيضي.

طاقم "مفتاح": آلاء كراجه.

**مقدمة:**

بعد رفع مستوى التمثيل السياسي لفلسطين في الأمم المتحدة كدولة غير عضو بصفة مراقب في 29 تشرين الثاني الماضي، بات من الضروري البحث في أبعاد هذا الإنجاز من مختلف الجوانب، على مستوى العلاقات الدولية والمواثيق والمعاهدات وعضوية فلسطين في الوكالات الدولية، وكذلك على صعيد التحرك السياسي والقانوني والأمني، والقضايا التنظيمية والهيكلية بهدف تجسيد الدولة وردع ممارسات إسرائيل الاحتلالية ومساءلتها قانونياً.

**النقاش:****الإطار العام**

لقد أصبح من الضروري الإسراع في انتهاز هذا الإنجاز الدبلوماسي والبناء عليه، والعمل ضمن إطار عام للبحث في المتطلبات اللازمة لاختيار آلية التحرك التفصيلية والفنية في هذا السياق، وذلك بتعزيز الحضور الدبلوماسي والسياسي لفلسطين بمكانتها الجديدة ضمن المحددات الدولية، حتى يكون هذا الإنجاز خطوة على طريق العضوية الكاملة، وإلا فإن الوقوف عنده سيحوّله لمجرد شعار وذكرى احتفالية، وسيفقده المصادقية.

ونتيجة لهذا الإنجاز والذي تكمن أهميته أيضاً في الاعتراف الدولي بحدود الدولة الفلسطينية لعام 1967، ما كان من دولة الاحتلال الإسرائيلي إلا أن كثفت نشاطها الاستيطاني في الضفة الغربية وخاصة في القدس بشكل غير مسبوق، وسارعت بإصدار قرار ببناء ما يسمى منطقة E 1 في الضفة الغربية، لتفصل بذلك القدس عن باقي الضفة وصادرت بذلك آلاف الدونمات من الأراضي الفلسطينية، وأطلقت العنان لمستوطنيتها في اعتداءاتهم على الفلسطينيين وممتلكاتهم تحت أعينها، وبحمائية جيشها، ناهيك عن احتجازها لأموال الضريبة الفلسطينية التي تجمعها وبصورة غير شرعية، بما يخالف كل المواثيق والمعاهدات الدولية.

**تمكين الوضع الداخلي**

وبالتوازي مع التحرك الدولي يجب تصويب البنية الداخلية لكي تستند إلى إمكانيات وأساس متين من أجل الدفع باتجاه إنجاز المصالحة التي تحتاج إلى إرادة سياسية من قبل جميع الأطراف، والبحث في تغيير مفهوم ودور السلطة وإعادة تعريف وظائفها خاصة الخارجية منها، وإيجاد برنامج اعتراضى ذو مصادقية إذا لم تتم المصالحة.

وعليه فإن الانضمام للمنظمات الدولية والمعاهدات والوكالات، لابد وأن يأتي في سياق متفق عليه من قبل منظمة التحرير الفلسطينية بما يخدم فلسطين كدولة، كذلك لابد من البحث مسبقاً عن المنظمات المراد الانضمام إليها وجدواها بما يضمن الاشتباك مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ودولياً.

بالإضافة إلى ذلك يجب تفعيل القرارات الأممية داخلياً ومنها القرار 1325 القاضي بحماية النساء في مناطق الصراع، وضمان وصولهم لمراكز صنع القرار، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة- سيداو- CEDAW.

### تعديل الموازين استراتيجياً

من المهم إيجاد خطوات عملية من أجل استغلال حالة الزخم التي رافقت الاعتراف بالدولة الفلسطينية بسرعة وفعالية، والعمل على تعديل الموازين استراتيجياً وتصويب الأسس القانونية للعملية السياسية، والذي يتحقق على صعيدين:

**الأول:** إمكانية الأسس التفاوضية، والإصرار على الشروط الراهنة للمشاركة في المفاوضات والعمل على تطويرها، بوقف الاستيطان والإفراج عن الأسرى خاصة القدامى منهم، وتعديل الموازين استراتيجياً على الأرض حيث أن العملية السياسية بمجملها وبإطارها يجب أن تتغير، وذلك بحصر المفاوضات بتنفيذ القرارات الدولية وليس المساومة عليها.

**وثانياً:** استخدام أدوات القانون الدولي لمساءلة ومحكمة دولة الاحتلال الإسرائيلي على جرائم الحرب التي ارتكبتها، وانتهاكها للقانون الدولي، واستخدام هذه الأدوات في إطار إستراتيجية للضغط الفعلي على إسرائيل لإنهاء الاحتلال. كما يتوجب وقف التنسيق الأمني مع إسرائيل، وفرض قواعد الاشتباك مع المستوطنين في السياق الأمني الذي تتحرك إسرائيل من خلاله، وذلك من خلال إجراءات قانونية تبحث في عدم شرعية تحركهم في الضفة الغربية.

### التوصيات:

- 1- إيجاد خطة للانضمام للمنظمات الدولية، والبحث في جدوى كل منها بما يخدم المصلحة الفلسطينية في مواجهة الاحتلال على الأرض، وبما يعزز فرصها دولياً.
- 2- استخدام أدوات القانون الدولي لمحاصرة إسرائيل قانونياً، ومنها اتفاقية جنيف، والمعاهدة الدولية ضد التمييز العنصري، ونظام روما.
- 3- الإسراع في الذهاب للمصالحة وتجاوز كل الإشارات السلبية في هذا السياق، ومن ثم الدعوة إلى الانتخابات.
- 4- وقف التنسيق الأمني مع إسرائيل، وفرض قواعد الاشتباك مع المستوطنين في السياق الأمني، من خلال إجراءات قانونية تبحث في عدم شرعية تحركهم في الضفة الغربية، واستباحتهم للأراضي ومقدرات الدولة الفلسطينية.
- 5- زج المجتمع الدولي في معركة إقصاء إسرائيل وعزلها دولياً، وإدخال الحركة النسائية والمنظمات الشعبية والمجتمع المدني ضمن المعركة، سواءً بمقاطعة البضائع الإسرائيلية وغيرها من أساليب المقاومة.
- 6- رفع سقف التمثيل مع كل الدول الصديقة، ومخاطبة الدول التي امتنعت أو تلك التي اعترضت على التصويت من أجل دولة فلسطينية، لكي تدعم الموقف الفلسطيني في المستقبل.
- 7- انعقاد المجلس المركزي وكذلك اللجنة القيادية الأولى من أجل البحث في تغيير مفهوم ودور السلطة وإعادة تعريف وظائفها خاصة الخارجية منها.
- 8- لا بد من إعلان فشل اتفاق أوسلو، والانقطاع عنه خاصة أن الاتفاق لم يحدد مسبقاً أنه سينتهي إلى حل الدولتين بل أشار إلى مرحلة انتقالية مفتوحة.
- 9- الدعوة لمؤتمر دولي أساسه الشرعية الدولية، لتنفيذ القرارات الدولية وليس المساومة عليها.